المحاضرة العاشرة:

السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر:

عرفت المنطقة المغاربية منذ أوائل القرن التاسع عشر إلى غاية منتصف القرن العشرين حركة استعمارية واسعة بما في ذلك الجزائر التي احتلتها فرنسا سنة 1830م، وقد عملت على فرض سيطرتها على الأراضي الجزائرية بكل الأساليب في إطار سياسة قمعية ترتب عنها كل أنواع الظلم، من خلال إصدار عدة قوانين تعسفية ظالمة كانت في مجملها تهدف إلى طمس الهوية الجزائرية وإذابتها في الهوية الفرنسية

- القوانين الإدارية:

تميزت مرحلة الحكم المدني بتنظيم إداري خاص، غرس هيمنة الكولون من خلال استعمال سلطة الحاكم العام الذي غالبا ما كان يخضع لنزواتهم ورغباتهم على حساب الجزائريين، وقد شهد الجهاز الإداري تغييرا واضحا بمجيء الجمهورية التي سمحت بتضاعف المناطق المدنية، منتهجة بذلك سياسة الاستيطان ونزع الملكية وقد سهلت هذا بإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي وضعت بين يدي الحاكم العام والجهاز الإداري(1)، والتي ضاعفت من معاناة الشعب الجزائري وزادت من معاناته اليومية ومن أهم هذه القوانين والمراسيم نجد:

- مرسوم 8 أكتوبر 1870م الذي ينص على إخضاع جميع القبائل التابعة لمناطق الاستيطان لسلطة المستوطنين.
- قانون الأهالي في 28 جوان 1881م وهو بمثابة سياسة زجر وإرهاب للأهالي.
- مرسوم 26 أوت 1881م وهو مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا.

- سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي:

حيث تعمدت السلطة الفرنسية على تشجيع الحركة الاستيطانية ونهب أراضي الفلاحين الجزائريين، وأقدمت على نقل 2000 مستوطن فرنسي كمرحلة أولى، ليبلغ عدد المستعمرات الفرنسية في

الأراضي الجزائرية مطلع القرن العشرين 217 مستعمرة بعد أن استقر في الجزائر حوالي مليون مهاجر أوروبي.

- السياسة المالية:

وكانت السياسة المالية من بين أهم أدوات الظلم والقهر التي اعتمدتها السلطات الفرنسية لنهب ومصادرة أملاك الشعب الجزائري وإذلاله، وكانت مسألة الضرائب أسلوبا فعالا في ذلك وقد قسمت إلى نوعين ضرائب أوروبية وضرائب أهلية.

- السياسة التعليمية:

وتمثلت في محاربة التعليم العربي والإسلامي من خلال إقامة منظومة تربوية بديلة عن المنظومة الجزائرية القائمة، فحين دخول الاستعمار الفرنسي اعترف بوجود نسبة تعليم متقدمة ونقص الأمية بين الجزائريين فسارع إلى محاربة هذا التعليم عن طريق الحروب المتواصلة وتهجير العلماء والأعيان ورجال الدين.